الخاتمة :

أولاً :نتائج الدراسة

ثانياً:مقترحات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة :

1. من خلال استعراض موضوعات هذه الدراسة بشقيها النظري والعملي يمكن تلخيص نتائج البحث في القضايا الآتية:

2. مكن الباحث في هذه الدراسة من التوصل إلى تكييف فقهي لهذه النظام فقدُ حصرت القضايا التي تعذّر تكييفها في هذه النظام ، بناء على البيع والتأجير العقدان اللذان خُرِّجت مسائل هذا النظام عليهما ، فكان الإجراء هو إلحاقها بما يشابهها من العقود المشروعة المتقدمة الأخرى ؛ وهو عقد "المقاولة والتعمير" ، لأن هذا العقد عقد مشروع أولاً، وثانيا لأنه يمتلك مرونة كبيرة في حل كثير من مسائل هذه النظام ومعضلاته ، كالتعامل بالتقسيط ، والاتفاق على الإضافات والتعديلات ، وتبادل الوحدات بوحدة قبل تسليمها، فتم ذلك وتناسقت مفاصل هذا النظام وتكاملت أجزاؤه. عبر منهجية واضحة وتحقيق فقهي راجح.

3. مسألة البيع في نظام عقود الاشتراك الزمني ، ينطوي على عدم دقة في التعريف وتغرير واضح بالعملاء ، بيع ماذا ؟ بيع العين هذا غير متحقق وجوده ،لأن البائع بعد العقد ، وبعد أن يدفع المال لايستقل بحيازة عين (سلعة) على التأبيد، كما هو معروف في العقود الشرعية في الفقه الإسلامي ، بل لايحوز على عين أصلا لأن المسألة بيع منفعة وهي الإجارة لاأقل ولا أكثر ، لأن الإجارة هي بيع منافع (خدمات) .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

4. حتى في الديار المقدسة مشاريع الحرمين ، اعتبروا عقود هذا النظام إيجاراً كما هو على حقيقته ، وتعاملوا مع عقود هذا النظام على أنها عقد إجارة وكفى ليس فقط لأن الدولة لاتريد غير المسلمين أن يتملكوا في هذه الديار ، بل لأنها هي الحقيقة .

5. أدى عدم الدقة في التعامل مع التعاريف للعقود إلى إيجاد ذرائع إغرائية لمروجي هذه العقود يدغدغون بها عواطف العملاء يبيعون ويشترون على ضعاف الأحلام الكثير من الأوهام والمسالة هي إيجار طويل المدى لعدد من السنين وكفى كما يميل إليه الباحث والله أعلم .

6. تمكن الباحث في هذه الدراسة من التوصل إلى حصر و تمييز صور هذا النظام المختلفة المشروعة منها والممنوعة بشكل عملي تسهيلا للقانونيين والمحاكم في تطبيق هذا النظام وتنفيذه ، والاحتكام إلى النماذج والصور الشرعية الصحيحة ، مع معرفة الصور الباطلة من هذه النظام من خلال التحقيق الشرعي الواضح ، بعد أن كانت المقولة العامة الحاكمة لهذه العقود هي أن " العقد شريعة المتعاقدين " .وهو هدف رئيس من أهداف هذه الدراسة

7. تمكن الباحث أيضا من التوصل إلى صياغة نماذج عقود قانونية مكتوبة تسهم في تبسيط الإجراءات للمتعاقدين وتوفر لهم الوقت والجهود في إخراج هذه العقود إلى حيز التنفيذ بشكل أسرع مستوفية كافة الشروط والأركان المعتبرة شرعاً وعرفاً وقانوناً.

8. تمكن الباحث من رصد ما يدور من جدل واستطلاعات للرأي العام من خلال تتبع واستقراء لحقيقة المشكلة التسويقية لعقود الاشتراك الزمني عبر وسائل الإعلام ، منها ماهو مقابلة مع بعض المختصين ، ومنها ماهو تصريحات لبعض

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المسؤولين ومنها ما هو مقابلات في الصحف لبعض ضحايا نظام الاشتراك الزمني كمقدمة لدراسة الظاهرة بطريقة علمية دقيقة .

9. تمكن الباحث بعد ذلك من النزول الميداني إلى مدن ثلاث مكة والمدينة والرياض في المملكة العربية السعودية عبر استبانة خاصة استطاعت أن تلقي الأضوء بشكل عملي ومباشر على الأسباب الحقيقية لعمليات النصب والاحتيال من قبل مروجي هذه العقود واقتراح أفضل المعالجات لحلها بشكل موضوعي ومن خلال دراسة علمية واضحة.

10. تبين للباحث من خلال الدراسة النقدية المعاصرة للدراسات السابقة أن استيفاء الشروط العلمية للبحوث المقدمة للمؤتمرات والمجامع الفقهية، فيها نوع من التساهل والأصل أن تُفَعَّل الشروط الموضوعية العلمية منها والفنية مع الأوراق التي يقدمها الباحثون ، لما لها من أهمية بالغة وهو كون هذه المجامع مرجعيات علمية تشريعية دولية.

11. وتبين للباحث أيضا أنه لابد من حضور للبعد المقاصدي في السياحة عند تطبيق هذا النظام حتى يمكن لهذا النظام أن يلعب دوراً بارزاً في تعزيز سياحة مؤسسية إسلامية عالمية بديلة ، والتي بدأت ترفع شعارها "لا للخمور" وأن تشق طريقها في عالم اليوم لتلحق بركب البنوك الإسلامية حيث يتوقع خبراء اقتصاديون أن تظهر مردودات اقتصادية كبيرة لهذا النظام في المملكة العربية السعودية، وأنه يتوقع أن تجذب هذه المشاريع أكثر من 16 مليون عميل إلى القطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية فقط([337]) .

([337]) - بتصرف من موقع العربية على الشبكة العالمية. (http//www.Alarabiya.net/Article/2004/11/02/7659-htm) الاثنين 1429/01/26هـ. 04/فبراير/2008 العدد: 2423.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

12. وتبين للباحث جواز إصدار صكوك عقد الاشتراك الزمني بناءً على إجازة صكوك الإجارة باعتبار أن عقد الاشتراك الزمني لا يخرج في الغالب عن عقد الإجارة في الفقه الإسلامي، وعلى هذا الأساس فليس هناك من مانع من إصدار صكوك على حق الاشتراك الزمني مع مراعاة الضوابط الشرعية في ذلك.

13. تبين للباحث بأن هذه الدراسة إضافة جديدة في هذا المجال، بتناولها مستجد من مستجدات القضايا والأحكام في فقه المعاملات المعاصرة ألا وهو نظام الاشتراك الزمني ، وهو نظام جديد، لم تبت فيها المجامع الفقهية الإسلامية الدولية بشكل نهائي حتى الآن، والذي يدور حوله جدل واسع في تأصيله وتطبيقاته، وهو حضور مرجعي متميز يشعر بمخزون زاخر للاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته دال على قدرته في مواكبة كل المتغيرات وكافة المستجدات.

-تمهيد لمؤشرات التحليل ونتائجه :

بناءً على خلاصة التحليل الرقمي ومؤشراته المنتزعة من الميدان تمكن الباحث من التأكد من مدى ما يشاع من تجاوزات وتصرفات غير مسؤولة وممارسة الخداع والنصب والاحتيال على العملاء من قبل بعض مروجي هذا النظام وذلك بالنزول الميداني إلى واقع الحياة العملية ، وإجراء استطلاعات للرأي حول هذا الموضوع حيث توصل الباحث إلى أن المسؤوليات تتوزع على النحو الآتي:

أ -أخطاء تقع من قبل الشركات والمسوقين الذين يتعاملون بهذا النظام :

فقد كان الذي يتحمل الجزء الأعظم من المسؤولية في هذا الترويج هو المسوق بالطرح الجذاب ومعسول الكلام وصولا إلى الخداع والنصب والاحتيال ،

وتتحمل الشركات أيضاً قسطاً كبيراً من التبعة لإطلاقها العنان لمروجيها في هذا الترويج المشبوه القائم على الخداع والاحتيال والتغرير والنصب .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ب – أخطاء وقع فيه العملاء :

يتحمل العميل قسطاً من التبعة في عدم التحري لطبيعة الإجراءات التي سيقدم عليها والعقود التي وقع عليها وذلك من خلال عدم استشارة من يعرف طبيعة هذه العقود كالمحامين مثلا والمغامرة بأموالهم و عدم تحريهم حول تصاريح هذه المؤسسات ومدى حداثة هذه التصاريح .

ج– أخطاء تبين أنها وقعت من قبل الحكومة :

هناك أيضاً تقصير من قبل الحكومات بدا واضحاً في تحملها القسط الأكبر من التبعة لعدم القيام بمسؤولياتها في ضبط المؤسسات التجارية والمالية أو الأفراد الذين يعبثون بأموال المواطنين ، و يسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب ، ولربما في الأسواق التجارية العامة ، فليس بمقبول من الحكومات أن تصدر القوانين وتترك الحبل على الغارب ، وإنما يلزمها اليقظة في تنفيذها وردع العابث المستهتر بأموال المواطنين ومصالحهم، وذلك بإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم ومحاسبتهم وإنزال العقوبات المقررة في حقهم صيانة للحقوق أولاً ثم تثبيتاً للأمن والاستقرار .

هذا ماتوصلت إليه الدراسة ببعدها التطبيقي مكتفياً بما تمس الحاجة إليه من مخرجات هذا البرنامج دون غيرها مدعمةً بالنتائج الرقمية الميدانيةا وذلك على النحو الآتي :

المؤشرات الرقمية للتحليل ونتائجه :

أ –إن التعرف على نظام الاشتراك الزمني تم عن طريق عرض مسوِّق من المسوقين بلغ بنسبة (66.3%)

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ب – إن الترويج الفعال لهذا النظام ، جاء نتيجة افتعال مواقف لتوريط العملاء بالتوقيع على النظام.بتصويت بلغ بنسبة (68.2%) نقطة (الموافقون مطلقاً+ الموافقون) مما يدين هولاء المروجين بالخداع والنصب والاحتيال.

ت – الطرح الجذاب ومعسول الكلام أيضا للمسوق بشكل خاص بلغ بنسبة (52.9%) نقطة ، وهو ما يكشف آلية الخداع والنصب والاحتيال لأولئك. المروجين.

ث – التنصل من الالتزامات والتهرب من الاتصالات والمقابلات من قبل المروجين بلغ بنسبة (67.3%) نقطة ، وهذا يحدث من قبل المروجين بعد عقد تلك الصفقات المشبوهة.

ج – إن الشعور بالظلم في فقرة "هل فعلاً شعرت بوجود ظلم ؟ "بلغ بنسبة (76.9%).

ح – هل لديك تظلم؟ بلغ بنسبة (76 %) وهي نسبة كبيرة لضحايا التعامل مع مروجي هذا النظام.

عدم استشارة ذوي الخبرة عند الإقدام على توقيع هذا النظام بلغ بنسبة (.56.7 %.) نقطة وهذه من أخطاء المتعاملين.

خ – أن عدم اعتماد التعامل الشرعي الموثق، والركون على الثقة الشخصية بلغ بنسبة (% 54.8) وهذه أيضاً من أخطاء المتعاملين.

د – من ينشد حسن إدارة هذه المؤسسات والتعامل الواقي فيها وإحداث التطوير فيها بلغ بنسبة (78.8%) وهي نسبة كبيرة أيضاً. دالة فعلا على سوء إدارة هذه المؤسسات.

ذ عدم التحري من حداثة تراخيص الشركات بلغ بنسبة (30.8) % ، وهذه أيضاً من أخطاء المتعاملين .

ر عدم التأكد من وجود تراخيص الشركات من حيث المبدأ بلغ بنسبة (30.8%) وهذه أيضاً من أخطاء المتعاملين .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ثانياً: مقترحات الدراسة:

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يقترح الباحث ما يأتي:

1-لا يزال موضوع "الاشتراك الزمني " يحتاج إلى مزيد البحث والدراسة في مجالاته المختلفة ، ولاتزال الدراسات والبحوث بل والمراجع فيه نادرة ويهيب البحث بزملائه من الباحثين أن يتناولوا هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ومجالاته المتعددة .

2-عدم التساهل بالشروط الخاصة بقبول البحوث، في المجامع الفقهية الإسلامية الدولية ، مهما كانت الاعتبارات، لما لذلك من أهمية بالغة وهو كون هذه المجامع الفقهية مرجعيات علمية تشريعية ، فيبدو لي أن التدقيق في هذه المسألة يكون أوجب وألزم ، حتى تكون بحوث وأحكام هذه المجامع وقراراتها أكثر دقة وموضوعية وأقرب للصواب.

3-كما أؤكد على الجامعات في العالم الإسلامي أن تصقل منتسبيها بمهارات متقدمة في مجال البحث العلمي إعداداًجيل متمرس يسهم في تطوير هذه الأمة وحلحلت أزماتها على كل صعيد، وصولاً إلى نهضةً شاملةً بزمن قياسي تأسياً بالتجربة الماليزية .

4-فيما يتعلق بالنصب والاحتيال على العملاء الذي يمارس نهارا جهارا من قبل مروجي الشركات التي تتعامل بعقود الاشتراك الزمني ليس بمقبول من الحكومات أن تصدر القرارات و اللوائح والقوانين وتترك الحبل على الغارب ، وإنما يلزمها اليقظة في تنفيذها وردع العابث المستهتر بأموال المواطنين ومصالحهم،وذلك بملاحقتهم وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم ومحاسبتهم وإنزال العقوبات المقررة في حقهم صيانة للحقوق أولاً ثم تثبيتاً للأمن والاستقرار.

5- إن هذه الاجتهادات الفقهية والجهود المضنية التي يقوم بها المتخصصون هدفهاأن يتضح معالم الحلال في مسائل الاختلاف في المعاملات المالية المعاصرة وهذا يقتضي عدم التساهل من قبل المؤسسات المالية في التزام الأحكام الشرعية في الممارسات العملية والعمليات المالية المختلفة ، لأن مبرر وجودها وسر الثقة فيها ونمائها ومصدر ديمومتها

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وتطويرها ،وتوفيقها من قبل الله تعالى هو توظيف هذه الأبحاث ، وذلك من خلال بعدين أساسيين :

أ-اختيار أكفأ المتخصصين في الرقابة الشرعية والمالية ، والاتفاق على صيغة تمكن هولاء الخبراء من الاشراف الفعلي الدقيق بكل حرية وشفافية على كآفة العمليات المالية التي تحتاج إلى رقابة وتدقيق .

ب-تدريب الموظفين واستمرارية تطويرهم بما تتطلبه طبيعة العمل في هذه المؤسسات من الإلمام بالأساليب التقنية المتقدمةو الالتزام بالأحكام الشرعية وأخلاقيات المهنة لأن النفسية التي تمارس عملها من خلال الترفع الواعي عن التحايل وسائر المكاسب الخبيثة أوالمشبوهة والالتزام بالمعايير الشرعية والفنية للمعاملات المختلفة هي التي تبني هذه المؤسسات بل وترفعها إلى مصاف قيادة المؤسسات المالية العالمية .

6-أن يحظى هذا النظام باهتمام جمعيات حقوق المستهلك، وتقوم بتوعيتهم بحقوقهم وما يجب أن يأخذه من احتياطات عند التعامل مع هذا النظام، ومراقبة الشركات العاملة في مجال التسويق والبيع ورصد أدائها ومتابعة الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

7-التوعية بأهمية السياحة المنطلقة من مقاصد الشريعة وقيمها كنشاط إنساني اقتصادي يقوم على التعارف بين الناس ، والاستفادة من بعضهم البعض في مختلف المجالات ، واحترام خصوصيات الشعوب المسلمة وهويتها وأن لا تهدر في سبيل المال أخلاقيات الأمة وقيمها، وحماية الجيل المسلم من الانحلال والانحدار إلى أوحال المخدرات ، وأن المخرج هو تشجيع التوجه القائم بتبني سياحة إسلامية عالمية بديلة .

8-أدعو المستثمرين من أبناء هذه الأمة إلى تعزيز دور السياحة الإسلامية والتي بدأت ترفع شعارها "لا للخمور" وتشق طريقها في عالم اليوم لتلحق بركب البنوك الإسلامية ميلاداً ونشأةً وامتداداً.؟ سعياًلتوفير بيئة سياحية تتطور في دائرة الحلال الرحب ، شكراً

للمنعم العظيم ودفعاً لسخطه وأليم عقابه واستمراراً لنعمه وحفظاً لها من الزوال، قال تعالى :

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾. ([338])

9-دعم الجامعات والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للباحثين المتميزين في مجال الاقتصاد والمال والأعمال، واستقطابهم ، من خلال تشجيع طلبة الدراسات العليا من المسلمين بإعطائهم منحاً دراسية من أي مكان كانوا تطويراً لهذه للمؤسسات ،لأن سوق العمل اليوم بعد هذه الأزمة المالية والاقتصادية العاصفة يتطلب الكفاءات المتميزة لعل الله أن يحفظ بهذا الإنفاق المتواضع وببحوثه المبتكرة ، مليارات من أموال المسلمين من هذه الكوارث الاقتصادية المدمرة فقد يقذف الله في قلب طالب علم مغمور فكرة ومشروعاً ينقذ الله به أمة (فرب همة أنقذت أمة) فلماذا لاترصد هذه المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية المخصصات المالية المناسبة وتنشط لبث روح التنافس بهذا الاتجاه تتبنى صناعة القادة في هذا المجال ، فالعالم اليوم سلَّم لهذه المؤسسات الزمام فمن يتقدم لهذه القيادة؟ والأصل أن تترسم دول العالم الإسلامي اليوم خطى الرائد الأول وهي دولة ماليزيا فهي رائد لايكذب أهله و مثل يحتذى في هذا الموقع العالمي المتقدم.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل. 2011/02/18م

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

([338])– القرآن :ابراهيم . 14. (7).